دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

The role of the United Nations Environment Program in enforcing the international protection of the environment

عبد العزيز خنفوسي^{1*}، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة،

الجزائر، abdelaziz.khenfouci@univ-saida.dz

عبد القادر نابي²، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي بسعيدة،

الجزائر، abdelkader.nabi@univ-saida.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/01 تاريخ قبول المقال: 2022/05/05 تاريخ نشر المقال: 2022/06/06

الملخص:

نتيجة التدمير المتواصل الذي تتعرض له قاعدة الموارد الطبيعية، والنقص الذي تعرفه الموارد المالية المتناقصة تفاقم حجم المشاكل البيئية، الأمر الذي استدعى تدخل المجتمع الدولي من أجل التصدي لقدرة الكوكب الأرضي على الاستدامة المتواصلة بطريقة تكون أكثر تنسيق وتلاحم. هذا وقد تُرجم هذا التدخل من خلال تزايد عدد الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي كانت بحق إنجازاً ملحوظاً، وهذا لدورها المهم المُلزم في حماية البيئة الدولية باعتبارها صكوكاً قانونية مُلزمة.

يُمكن القول أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة احتل مركز الصدارة في جهود المجتمع الدولي من أجل حماية البيئة، وقد دُعم دور هذا البرنامج من خلال قيام الأمم المتحدة بتشكيل فريق حكومي معني بحسن إدارة البيئة الدولية، والذي ضم في عضويته كل الوكالات الدولية المتخصصة وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

الكلمات المفتاحية: منظمة الأمم المتحدة- البرنامج البيئي للأمم المتحدة- البيئة الدولية والوطنية- برامج مونتفيدو- التنمية المُستدامة.

Abstract:

As a result of the continuous destruction of the natural resource base, and the shortage of dwindling financial resources, the scale of environmental problems has exacerbated, which necessitated the intervention of the international community in order to address the planet's ability to continue to sustain itself in a more coordinated and coherent manner. This intervention was translated through the increasing number of multilateral environmental agreements, which were truly

* عبد العزيز خنفوسي.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

a remarkable achievement, and this is for their important binding role in the protection of the international environment as binding legal instruments.

It can be said that the United Nations Environment Program has taken the lead in the efforts of the international community to protect the environment, and the role of this program has been supported by the formation of the United Nations governmental team on the good management of the international environment, which included in its membership all the specialized international agencies, funds and programs of the United Nations system the United Nations, and the secretariats of multilateral environmental agreements.

key words:

United Nations Organization - United Nations Environmental Program - International and National Environment - Montevideo Programs - Sustainable Development.

مقدمة:

يظل البُعد البيئي قائماً على عنصر الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية التي تُعتبر العمود الفقري للتنمية المستدامة، حيث أن كل التحركات التي تمت وتتم ستركز لا محال على كمية ونوعية المصادر الطبيعية الموجودة في الكرة الأرضية، بالإضافة إلى أن عامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع حق الأجيال في الموارد الطبيعية للبيئة، لهذا فإننا نجد أنفسنا أننا بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة مُختلف المصادر الطبيعية على مدار سنوات عديدة بُغية الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومُترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوط عليها.

كانت ومازالت قضية البيئة بمختلف جوانبها من أبرز القضايا التي أخذت قدراً كبيراً من الاهتمام خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهذا على أساس أن أي جيل من الأجيال الموجودة في فترة زمنية معينة يُعتبر مسئولاً عن إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها ليس لمصلحته فحسب، وإنما لمصلحة الأجيال المستقبلية⁽¹⁾.

إن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة رسالة نبيلة تتمثل في قيادة العمل البيئي، وهذا من خلال الحث والتشجيع على المشاركة الدولية في الاهتمام بالبيئة والعناية بها، حيث أنه لا يمكن أن يتأكد ذلك ويتحقق إلا من خلال تحفيز وإعلام وتمكين الأمم والشعوب على تحسين نوعية الحياة التي تُريد أن تعيشها، وبهذا نجد أن لهذا البرنامج دور رئيس في حماية بيئة الإنسان على مستويات مختلفة ومُتعددة، فهو يعمل على وضع المبادئ العامة التي نجدها مذكورة في الإعلانات الدولية ذات الصلة ببيئة الإنسان موضع التنفيذ، كما نجد

(1) - أنظر: محمد السعيد الدقاق، حول مبدأ التراث المشترك للإنسانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005، ص،

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

كذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحث الدول على إبرام معاهدات دولية يكون الهدف من ورائها حماية البيئة.

- أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع كونه يُناقش الجهود التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سبيل تكريس الحماية الدولية للبيئة، والدليل على ذلك هو حجم البرامج التنظيمية والقانونية التي يقوم بممارستها على مستويات عدة سواء أكانت عالمية أو إقليمية منذ عام 1973، فهو بذلك يُعد هيئة مُحفزة لكل الوكالات والأجهزة الدولية المُتخصصة في الأمم المتحدة التي تهتم بالتركيز على قضايا البيئة وحمايتها وتنسيق عملها الدولي البيئي، كما أننا نجد كذلك أن هذا البرنامج، قد عمد إلى إتباع مجموعة من آليات العمل الحديثة ذات العلاقة بعنصر الاهتمام بقضايا البيئة، وخاصة في السنوات الأخيرة، أين نجد ذلك الاهتمام الواسع النطاق سواء على مستوى صنع القرار في العالم وتطوير قواعد القانون الدولي للبيئة، بالإضافة إلى الاهتمام بمجالات البيئة الثلاث التي كانت من بين الأولويات التي سهر على تجسيدها هذا البرنامج.

- مشكلة الدراسة:

نظرا لما تشهده البيئة من تدهور مُستمر في العالم أدى إلى انتشار ظاهرة التلوث البيئي وتزايدها بشكل رهيب، بالإضافة إلى التدهور الذي لحق بالموارد الطبيعية تزامنا وتماشيا مع كل التغيرات المتلاحقة التي نجد أن مُختلف دول العالم غير قادرة على مسايرتها بسبب تزايد وتعقيد وتشتت الاستجابات المؤسسية، فإنه كان لابد من وضع برنامج بيئي للأمم المتحدة يكون فعالا وقويا بُغية مُساعدة المجتمع الدولي في توجيه كل جهوده نحو حماية البيئة، ولأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الجهاز الرئيس للأمم المتحدة، وأن هدفه هو العمل على تحسين حالة البيئة في كل أنحاء العالم يتوجب علينا الأمر صياغة التساؤل الرئيس على النحو التالي:

ما هو الدور الذي يقوم به البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة سعياً منه إلى تكريس وتفعيل الحماية الدولية لمختلف مجالات البيئة؟

هذا، وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الجزئية أو الفرعية نجملها فيما يلي:

- كيف نشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)؟
- ما هي التعريفات المختلفة التي أعطيت لهذا البرنامج؟
- ما مدى مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تحقيق أهدافه تماشياً مع مجال تخصصه؟

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

- كيف تمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن يسهر بشكل أساسي وفعال على عملية تفعيل مراقبة البيئة الأرضية؟

- ما هي برامج مونتفيدو التي كان لها دور بارز في تفعيل الحماية الدولية للبيئة؟

- المنهج المستخدم:

من أجل معالجة موضوع دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنعمل على اللجوء إلى المنهج التاريخي، وهذا من أجل الحديث عن البوادر الأولى التي كانت وراء إنشاء البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة، كما ستقوم كذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل التشريعات الدولية، ومُختلف الوثائق والقرارات والمقررات الصادرة عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتبيان أثر ذلك في كل ما يتعلق بتقنين قواعد القانون الدولي البيئي.

- التقسيم العام للدراسة:

المبحث الأول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة: النشأة والأهداف.

المطلب الأول: نشأة البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة، والتعريفات المختلفة له.

المطلب الثاني: أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودوره في مراقبة البيئة الأرضية.

المبحث الثاني: دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تفعيل الحماية الدولية للبيئة.

المطلب الأول: برنامجي مونتفيدو الأول والثاني.

المطلب الثاني: برنامجي مونتفيدو الثالث والرابع.

المبحث الأول: برنامج الأمم المتحدة للبيئة: النشأة والأهداف.

المطلب الأول: نشأة البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة، والتعريفات المختلفة له.

- البوادر الأولى وراء إنشاء البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة.

يُمكن القول أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P) لم يكن وليد الصدفة، بل جاء من منطلق إرادة دولية فعالة مُستندة في ذلك على ميثاق الأمم المتحدة الذي بلور الهيكلية الدولية لهذا البرنامج، وجعلها أساس العمل الذي يدور في خضمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽²⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه كان للوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة دور في مجال أنشطة البيئة، وهذا حتى قبل مؤتمر ستوكهولم،

(2)- أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين، جمهورية العراق، 2014، ص: 31.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

مما يعني أن البوادر الأولى وراء إنشاء البرنامج البيئي التابع للأمم المتحدة جاء بناءً على خطة العمل المقترحة، وما تضمنته من توصيات تم الاتفاق عليها في مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972⁽³⁾.

وعليه نجد أن مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 كان السباق في الاعتراف بقضية البيئة، واعتبارها مسألة دولية تهم كافة الفاعلين في المجتمع الدولي، كما أنه حاول أن يضع لنا مفهوم للبيئة في إطار مؤسسي تابع للأمم المتحدة، وبالتالي فإن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽⁴⁾ تم بناءً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 من كانون الأول عام 1972 تحت رقم 2997⁽⁵⁾، وهذا ترسيخاً لصلاحيات الجمعية العامة المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة.

لقد عرفت مرحلة إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة احتدام منافسة سياسية شرسة قائمة بين مختلف دول العالم، وبالخصوص الدول المتقدمة التي كانت جد متخوفة على مصالحها الاقتصادية جراء الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفت خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى أن هذه الدول المتقدمة، قد اصطدمت بخطة العمل التي وضعها البرنامج، والتي شملت جملة من التوصيات كان لها طابع الإلزامية، وعليه نجد أن قرار الجمعية العامة الخاص بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد تضمن ضرورة موافقة الجمعية العامة على القيام بتنفيذ كل الترتيبات المالية والمؤسسية الخاصة بالبرنامج، كما نجد أن القرار اشترط أن يكون القائم على برنامج الأمم المتحدة للبيئة مديراً تنفيذياً يتم انتخابه بعلم ومعرفة الجمعية العامة، وأن تعيين أعضاء المجلس التنسيقي للتعاون البيئي يجب أن يكون ممثلاً لكافة الأجهزة والمنظمات التي تنبثق عن الأمم المتحدة فيما يخص البرنامج، وتكون خاضعة بصفة مباشرة لرئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة⁽⁶⁾.

- التعريفات المختلفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

⁽³⁾ - أنظر: من الجدير بالذكر أن هناك وكالات - منظمات - دولية متخصصة قامت بالاهتمام بالبيئة، وهذا قبل إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث نجد على سبيل المثال: منظمة الفاو، المنظمة الاستشارية للملاحة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم واليونسكو، ولمزيد من التفصيل أنظر: صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص: 921.

⁽⁴⁾ - إن عبارة **United Nations Environment Programme** تعني برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تم اختزالها حصراً في (UNEP).

⁽⁵⁾ - أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص: 32.

⁽⁶⁾ - لقد تشكل مجلس الإدارة في بداية الأمر من 27 عضواً، قامت باختيارهم لجنة الإعداد لمؤتمر ستوكهولم، ثم زاد يعد ذلك العدد ليصل إلى حوالي 58 عضواً، ولمزيد من التفصيل يرجع إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، النسخة العربية، وهذا للفترة الممتدة من: 1971/06/16 إلى 1972/06/16، الوثيقة المرقمة (A/8707)، ص: 479.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

بالرجوع إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 15 كانون الأول من العام 1972 تحت رقم 2997، نجد أنه عرف لنا برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفقاً للشكل الآتي: "إنه التنظيم المؤسسي الدائم في منظمة الأمم المتحدة المعني بحماية وتحسين البيئة الإنسانية"⁽⁷⁾، ومما يُستشف من هذا التعريف هو أن الأمم المتحدة خصت هذا البرنامج بصفة الدوام والاستقرار مثله مثل المنظمات الدولية المُتخصصة، وأن تمتعه بصفة الدوام سيتمكن من ممارسة نشاطه في أي وقت يُريد حسب ما يراه مناسباً له⁽⁸⁾.

كما عرف لنا الدكتور محمد سامي عبد الحميد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: "جهاز فرعي تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة يتمتع باستقلال ذاتي وكيان متميز، يختص بشكل رئيسي بكافة جوانب حماية البيئة على المستوى العالمي، وتُسنَد إليه مهمة تنسيق كافة الجهود الدولية المعنية بحماية البيئة"⁽⁹⁾.

وفي التعريف الإجرائي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نجد: "هو السلطة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول أعمال البيئة العالمي، والتي تشجع على التنفيذ المتناسك للبعد البيئي في التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي تنهض بدور النصير الرسمي للبيئة العالمية"⁽¹⁰⁾.

وعُرف البرنامج كذلك بأنه: "الجهاز المسئول عن قيادة العمل البيئي، وتشجيع المشاركة الدولية في حماية البيئة من خلال تمكين الدول من تحسين نوعية بيئتها، والعمل على عدم الإضرار بحقوق الأجيال المُستقبلية"⁽¹¹⁾.

من خلال التعاريف المذكورة أعلاه، والتي أعطيت لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يتبين لنا أنها استقرت كلها على تمتع البرنامج بصفة الدوام والاستقرار، مما يجعله يذوب في الشخصية القانونية لمنظمة الأمم المتحدة، حيث أنه يقوم بممارسة اختصاصاته باسم ولحساب المنظمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى

(7) - أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص: 33.

(8) - أنظر: فخري رشيد المهنا وصلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، دار العاتك، القاهرة، مصر، د.ت، ص: 31.

(9) - أنظر: محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، ج1، ط9، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 156، 157، كما ويتوافق هذا التعريف مع ما جاء في نص المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة بقولها: " للجمعية العامة أن تنشأ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها".

(10) - أنظر: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية، والصادر في تاريخ 28 حزيران من العام 1997 تحت رقم

(19-2)، وهذا في الوثيقة المُرقمة (UNEP/GCSS/VIII/INF/11).

(11) - أنظر: توقعات البيئة العالمية، 3، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب غرب آسيا، المنامة، البحرين، 2002، ص: 02.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

فهو يُمثل أداة عمل منظمة الأمم المتحدة على المستوى الدولي، وهذا على أساس أنه جهاز فرعي للمنظمة، وبإمكانه أن يُمثلها تمثيلاً كاملاً بدون زيادة أو نقصان⁽¹²⁾.

المطلب الثاني: أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ودوره في مراقبة البيئة الأرضية.**- أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة.**

يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بجعل أهدافه تتطابق مع المقاصد الرئيسية والأساسية للأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة الأولى الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على أنه: "جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم، وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة"، وعليه نجد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسعى جاهداً إلى تسخير كل إمكانياته بُغية التعامل مع مختلف القضايا التي تمس البيئة، والتي من أهمها سوء استخدام الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، وهذا لما لها من تأثير وتهديد للوجود البشري في العالم كله، وتتمثل أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة في⁽¹³⁾:

- يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحقيق كل سبل التعاون الدولي من أجل حماية البيئة، وهذا من خلال قيامه بتقديم التوجيهات التي ترصد لتنفيذ السياسات البيئية التي قام بوضعها لغرض المحافظة على المجال البيئي.
- في سبيل القيام بتنسيق البرامج البيئية داخل منظمة الأمم المتحدة يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصياغة إرشادات السياسة العامة البيئية متضمنة التوجيهات التي يسهل تنفيذها في أرض الواقع.
- يسعى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى السهر على تنفيذ كل البرامج البيئية داخل منظمة الأمم المتحدة، ولا يُمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال توصله بتقارير دورية تحقق الغرض المطلوب.
- يقع على عاتق برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام بالدور التوعوي العام، وهذا من أجل إقناع حكومات الدول على تنظيم ندوات ولقاءات ومؤتمرات تخص موضوع حماية البيئة.
- بتوجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يسهر بصفة مباشرة ودائمة على مراجعة كل التدابير والنظم البيئية ذات الطابع الوطني والدولي التي تتخذ وتطبق في الدول النامية، ووضعها تحت المراقبة المُستمرة بُغية تحديثها وترقيتها من الحين إلى الآخر.

(12) - أنظر: أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط7، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص: 56

وما يليها.

(13) - أنظر: بوطوطن سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون عام مُعمق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، السنة الجامعية: (2018/2019)، ص: 49، 50.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

- بناءً على إمكانيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فهو يسعى إلى نشر المعلومة البيئية طبقاً لما يقوم به من جمع للبيانات العلمية، وتقديم المعلومات واقتراح الأفكار ذات العلاقة والصلة بالمجال البيئي.
- يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم يد المساعدة لمن يطلبها، وهذا سواء من قبل الهيئات العلمية أو الهيئات المتخصصة بُغية اكتسابها لمعارف جديدة تُمكنها من توظيفها في المجال البيئي كلما استدعى الأمر ذلك.
- يكمن دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة، وجعله يتلاءم مع المتطلبات والاحتياجات الأساسية الخاصة بالمجال البيئي، وموافقاً للمبادئ (21، 22، 23، 24) من إعلان ستوكهولم لسنة 1972.
- من أهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه يقوم بتعزيز وتطوير كل الاستعمالات المختلفة الخاصة بتقويمات الأثر البيئي، بالإضافة إلى مختلف الأنشطة البيئية التي ترعاها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وخصوصاً ما تعلق منها بالمشاريع أو الأنشطة الاقتصادية الإنمائية.
- ومما يمكن قوله هو أن أهداف ومجالات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جاءت مؤلفة من خمس مجموعات رئيسية تمثلت في:
 - البيئة والتنمية.
 - الإدارة البيئية.
 - الكوارث الطبيعية والطاقة.
 - أنظمة المراقبة الخاصة بالنظام الإيكولوجي للأرض.
 - الصحة البشرية والبيئية.
- إنه، وبعد جهود حثيثة ومُضنية لمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والرأي العام العالمي، تم القيام بعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في شهر حزيران من العام 1992 في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل، وقد عمل هذا المؤتمر على التأكيد على مجموعة من الأولويات توجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يُركز عليها استمراراً لأهداف ستوكهولم، وفي خضمها يتم التطبيق العملي والفعلي للخمس المجموعات الرئيسية التي تُشكل لنا أهداف ومجالات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ولتأكيد مدى تحقق أهداف ومجالات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإننا نجد ما يلي:

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

- **في المجموعة الأولى:** البيئة والتنمية، وفي هذه المجموعة تم السعي إلى تعزيز وتنشيط الأنشطة والاعتبارات البيئية داخل نطاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تشجيع التعاون الدولي في مجال البيئة.
- **في المجموعة الثانية:** الإدارة البيئية، وفي هذه المجموعة كان الهدف هو تعزيز استخدام التقنيات في مجال الموارد الطبيعية والاقتصاديات البيئية.
- **في المجموعة الثالثة:** الكوارث الطبيعية والطاقة، ومن خلالها تم رصد البيئة وتقييمها من خلال مشاركة وكالات منظومة الأمم المتحدة في برنامج مراقبة الأرض، وتوسيع نطاق العلاقات مع معاهد العلوم الخاصة، ومعاهد الأبحاث غير الحكومية، وتعزيز وظيفة البرنامج فيما يتعلق بالإنذار المبكر، وجعلها وظيفة تنفيذية.
- **في المجموعة الرابعة:** أنظمة المراقبة الخاصة بالنظام الإيكولوجي للأرض، ومن خلال هذه المجموعة تم العمل على زيادة تطوير القانون الدولي للبيئة لاسيما الاتفاقيات والمبادئ التوجيهية وتعزيز تنفيذها، وتنسيق المهام الناشئة عن طريق تزايد عدد الاتفاقيات القانونية الدولية، وهذا بمراعاة الحاجة إلى الاستخدام الأكفأ للموارد بما في ذلك اجتماع الأمانات في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- **في المجموعة الخامسة:** الصحة البشرية والبيئة، فقد تم العمل على زيادة تطوير وتعزيز استعمال تقويمات الأثر البيئي على أوسع نطاق ممكن، وهذا بالإضافة إلى الأنشطة التي تجري برعاية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تكون الغاية منها الحفاظ على الصحة البشرية والبيئة خصوصا عندما يتعلق الأمر بإحداث مشروع أو انجاز نشاط اقتصادي إنمائي.
- **سهر برنامج الأمم المتحدة على تفعيل عملية مراقبة البيئة الأرضية.**
نجد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يسهر بصفة مباشرة وأساسية على تفعيل عملية مراقبة البيئة الأرضية، والتي هي في الأصل عبارة ع²ن شبكة مراقبة دولية تحتوي ثلاثة أنظمة هي (15):
1. **السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية (IRPTC):** هذا السجل قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنشائه عام 1946 بغية جمع المعلومات حول كل ما له علاقة بالمواد الكيميائية، ويعمل هذا

(15) - أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص: 39.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

السجل الدولي على إصدار نشرية دورية تتضمن معلومات عن كل ما له علاقة بالمواد الكيميائية، ومختلف الأنشطة ذات الصلة بالسلامة، كما ويقع مقر السجل الدولي في مدينة سويسرا.

2. نظام المراقبة البيئية العالمية (GEMS): تم إطلاق هذا البرنامج عام 1975، وهو يتكون من 25 شبكة مراقبة عالمية رئيسية، ولكل شبكة من هذه الشبكات قاعدة معلومات وبيانات في حوالي 142 دولة، كما نجد أنه يُستخدم في هذا النظام أكثر من ثلاثين ألف من العلماء والفنيين الذين يتم تمويلهم من طرف الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة، ويقوم هذا النظام بممارسة نشاطات مختلفة ومتنوعة تخص حماية الحيوانات المهددة بالانقراض، بالإضافة إلى بسط رقابته على المحيطات والبحار والغابات وطبقة الأوزون.

3. النظام الدولي للمعلومات (INFOTERRA): لقد تم إنشاء هذا البرنامج عام 1975 الذي مقره الرئيسي في مدينة نيروبي، وهذا بدعوة من مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 بُغية إيجاد آلية يتم من خلالها تبادل المعلومات البيئية بين مختلف دول العالم.

المبحث الثاني: دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تفعيل الحماية الدولية للبيئة.

إن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (UNCED) لعام 1992، قد أقر بالدور الذي يُمكن أن يلعبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تفعيل الحماية الدولية للبيئة وتعزيز التكامل القائم بين البيئة والتنمية، وهذا على أساس أن هذا البرنامج يُعتبر جهاز أساسي من بين أجهزة الأمم المتحدة المُناط به العمل في مجال البيئة، وعليه فقد توجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار خطة عمله أن يُركز على مجموعة من الأولويات تتمثل فيما يلي⁽¹⁶⁾:

- العمل على تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة، وهذا من خلال عقد اتفاقيات دولية جديدة تكون معنية بحماية البيئة، مع العمل على تعزيز تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فيما يتعلق بالاتفاقيات القانونية الدولية الخاصة بالبيئة، وهذا في إطار التنسيق بين جميع الدول المشاركة في هذه الاتفاقيات.
- يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير الاستشارات القانونية والفنية في حالة طلبت حكومات الدول منه ذلك، كما أنه يسعى إلى تقديم الدعم اللازم لجميع الدول التي تُريد تعزيز أطرها القانونية المؤسسية في مجال الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المُستدامة.

⁽¹⁶⁾ - Look: UNEP Background Guide- National Model United Nations.

وهذا على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.unep.org/law/about_prog/introduction.asp

الذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/20، وعلى الساعة: 18:10 مساءً.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

- أخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على عاتقه مسألة الرصد البيئي، وهذا من خلال توفير مجموعة من الآليات، ومشاركة واسعة للعديد من وكالات منظمة الأمم المتحدة في مراقبة الأرض، وتفعيل خاصية الإنذار المبكر، وجعلها وظيفة تنفيذية وليس استشارية.

وبالتالي نجد أن جل اهتمام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد انصب على عمليات تطوير قواعد القانون البيئي الدولي، مع دعم حكومات الدول النامية أو الدول التي تمر بمراحل اقتصادية انتقالية، وهذا قصد مساعدتها في تطوير قواعد الاتفاقيات الدولية، والوقوف على نقاط الضعف الموجودة في القانون البيئي الدولي الحالي التي تستدعي معالجتها مواجهة كل التحديات البيئية التي يُمكن أن تُستجد على الساحة الدولية من الحين إلى الآخر (17).

وعليه، فقد جاء البرنامج القانوني (مونتيفيديو - Montevideo) المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمُمتد على مدار عشر سنوات متتالية بهدف قيامه بعملية المراجعة الدورية والتطويرية لكل من قواعد القانون البيئي الدولي، وكذا الاتفاقيات الدولية البيئية المُتعددة الأطراف، بالإضافة إلى قيامه بصياغة مبادئ الإنفاذ والامتثال لهذه الاتفاقيات الدولية البيئية، مع تقديم يد المساعدة لكل دولة ترغب في وضع تشريعاتها البيئية الداخلية (الوطنية) (18).

ومما يُمكن قوله في هذا الصدد أنه بعد إصدار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للقرار رقم (08-15) الصادر في: 1980/04/29، قام المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالدعوة إلى عقد مؤتمر طارئ في مدينة مونتيفيديو خلال الفترة الممتدة من 28 تشرين الأول إلى 06 تشرين الثاني من العام 1981، تلاه بعد ذلك انعقاد ثلاثة اجتماعات بصفة دورية خلال السنوات الممتدة من 1983 إلى 1985، أين تم إصدار برنامج مونتيفيديو بُغية القيام بالمراجعة الدورية والتطوير المستمر لقواعد القانون البيئي الدولي (19).

(17) - أنظر: إعلان مالمو الوزاري الصادر خلال الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة اليونسكو بتاريخ: 31 آيار من العام 2000، الوثيقة المرقمة: د.أ- 7-1.

(18) - Look: Development of Montevideo. Le lien électronique suivant : http://www.unep.org/law/about_prog/montevideo_prog_IV.asp

الذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/21، وعلى الساعة: 10:00 صباحاً.
(19) - لقد تم وضع الخطوط العريضة لبرنامج القانون البيئي التابع لبرنامج الأمم المتحدة عام 1975، وهذا في خضم الاجتماع الثالث لمجلس إدارة اليونسكو الذي شرع على الفور في تنفيذ البرامج الإستراتيجية الخاصة بمسألة التطوير والمراجعة الدورية للقانون البيئي في إطار ما يُسمى ببرامج مونتيفيديو، مع الإشارة إلى أن برنامج مونتيفيديو تتم الموافقة عليه كل عشر سنوات من قبل مجلس إدارة اليونسكو، ولمزيد من التفصيل أنظر: سلسلة القانون البيئي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الوجيز العربي للقانون البيئي الدولي، اليونسكو، عام 1985، ص: 04 وما يليها.

المطلب الأول: برنامجي مونتيفيديو الأول والثاني.

وأولى برامج مونتيفيديو هو البرنامج الذي قام مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإقراره في جلسته العاشرة المُنعقدة بتاريخ: 1982/05/31 من خلال القرار رقم (21-10) تحت مُسمى برنامج مونتيفيديو الأول الذي ركز على مجالات عدة وفقا لما اقتضته الأهداف والاستراتيجيات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر، وهذا وفقا لما يلي⁽²⁰⁾:

- ضرورة العمل على منع كل الأنشطة التي يُمكن أن تكون لها آثار وخيمة ومضرة بطبقة الأوزون.
- كان من إيجابيات برنامج مونتيفيديو الأول أنه حرك المجتمع الدولي، وتكفل هذا الجهد بإبرام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون التي أصبحت سارية النفاذ ابتداءً من عام 1988⁽²¹⁾.
- دعا إلى منع تلويث المياه من مختلف المصادر الأرضية آخذاً بعين الاعتبار ضرورة التعامل مع كل ما يُمكن أن تخلفه آثار التلوث على المناطق الساحلية، بالإضافة إلى دعوته إلى عقد مجموعة من الاتفاقيات الإقليمية والثنائية تتماشى مع ما تم إقراره من نتائج تمخضت عن مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.
- مواجهة كل المخاطر والآثار العكسية الناجمة عن النقل الدولي والمحلي للمواد السامة والنفائات الخطرة، وهذا لما لها من تهديدات على صحة الإنسان والبيئة، ولا يُمكن أن يتم ذلك إلا بالاستعانة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية، وكذا التشريعات الوطنية (الداخلية) للدول المُشاركة⁽²²⁾.
- تشجيع التعاون الدولي في مجالات فرعية نذكر منها: حالات الطوارئ البيئية، منع الإضرار بالمناطق الساحلية، مواجهة عوامل إنهاك التربة والتقليل من جودتها، التصدي لكل عوامل التصحر والتعرية والقطع الجائر للغابات، الحد من تلويث الهواء وما ينجم عنه من آثار خطيرة على النظم الحيوية، التحكم في انتقال المواد الكيماوية وحظر بيعها في الدول المُنتجة لها، حماية الأنهار والمياه الداخلية من كل

(20) - أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص: 64 وما يليها.

(21) - يمكن القول أن الضرر الذي يصيب طبقة الأوزون في أعالي الغلاف الجوي ناجم عن الأنشطة التي يقوم بها البشر، كما أنه في حقيقة الأمر يُعتبر ضرر مُعقد وغامض إلى أقصى الحدود، وهذا لأنه خفي على الكثير من الأفراد العاديين، إلا فئة واحدة هي فئة العلماء الذي يقومون بدراسة هذه الظاهرة من أجل الوقوف على أسبابها بُغية إيجاد الحلول المُمكنة لها، ولمزيد من التفصيل عن أهمية هذه الطبقة يُرجع إلى: مجموعة من الباحثين والعلماء، كارثة تغير المناخ تُهدد الوطن العربي والعالم، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2010، ص: 90 وما يليها.

(22) - أنظر: صالح محمد محمود بدر الدين، المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،

مصر، 2003، ص: 72 وما بعدها.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

أنواع التلوث، تكريس مبادئ المسؤولية القانونية الدولية، وما يترتب عنها من تعويض ناجم عن الأضرار التي تُصيب البيئة⁽²³⁾.

أما ثاني البرامج الطويلة المدى التي انبثقت عن خطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بخصوص القانون البيئي نجده يتمثل في برنامج التطوير والمراجعة الدورية للقانون البيئي خلال عقد التسعينات، والذي سُمي ببرنامج **مونتفيدو الثاني** الصادر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحت القرار رقم (17-25) الصادر في شهر آيار من العام 1993، ومن خلال هذا القرار اعتبر برنامج **مونتفيدو الثاني** بمثابة إستراتيجية شاملة جاءت من أجل تسيير جميع الأنشطة ذات العلاقة ببرنامج الأمم المتحدة خصوصا ما تعلق منها بمجال القانون البيئي، وهذا على مدار سنوات عقد التسعينات⁽²⁴⁾.

وإذا كان برنامج **مونتفيدو الثاني** قد أثيرت بشأنه بوادر الاهتمام، ومناقشة مختلف المسائل المتعلقة به، فهذا راجع إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعروف بقمة الأرض الذي انعقد في مدينة ريو، قد أثار النقاش بخصوص هذا البرنامج في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين من العام 1992، وعليه نجد أن مؤتمر قمة الأرض من خلال التفويض الذي مُنح له قام بتدعيم جملة من القرارات التكميلية التي صدرت عن إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع لجنة التنمية المُستدامة⁽²⁵⁾، وقد تمثلت أهم المجالات التي قام برنامج **مونتفيدو الثاني** بالتركيز عليها في⁽²⁶⁾:

- قام برنامج **مونتفيدو الثاني** بدعم قدرات الدول النامية والدول ذات المراحل الاقتصادية الانتقالية بُغية اتخاذ حزمة من الإجراءات يكون الهدف منها حماية المجال البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة هذه الدول في المفاوضات والمبادرات، وكل ماله علاقة بالعمليات التنفيذية التي تخص الاتفاقيات والمعاهدات البيئية⁽²⁷⁾.

(23) - أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص: 66.

(24) - أنظر: الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهذا تحت رقم: UNEP/GC.25/11، وهذا بتاريخ: 16

شباط من العام 2009، ص: 03.

(25) - **Look:** Mid-term report on Implementation of the programme for the Development and periodic review of Environmental law for the (1993-1996), UNEP, Nairobi, 1996, p.1.

(26) - أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص: 67 وما يليها.

(27) - لقد عمل برنامج **مونتفيدو الثاني** على تقديم مُساعدات للعديد من دول العالم، وهذا من أجل تقييم وصياغة القانون البيئي الوطني، بالإضافة إلى مُساعدة دول إفريقية مثل: جمهورية إفريقيا الوسطى، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، توغو، الغابون، مالي، ساو تومي، النيجر، غينيا، السنغال، ولمزيد من التفصيل يرجع إلى:

- الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهذا تحت رقم: UNEP/GC/24/3/ADD.1 عام 2007، ص:

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

- مُرافقة الدول ومساعدتها من أجل القيام بعملية التطوير والتحديث لكامل مؤسساتها الوطنية، بالإضافة إلى تحقيق عملية التعاون المشترك الذي يجمع الإدارات والوزارات، وكل الوكالات والمُنظمات الوطنية المعنية بعمليات التنسيق الحكومي.
- يسعى برنامج **مونتفيدو الثاني** إلى توفير المنح والزمالات الدراسية والتدريبية لجميع الدول النامية والدول ذات المراحل الاقتصادية الانتقالية التي تُريد تدريب أفرادها في المجال البيئي، وتجعل منهم قادرين على العمل في الملحقيات الدولية والوطنية.
- يندرج ضمن مهام برنامج **مونتفيدو الثاني** تقديم المساعدة والدعم للدول النامية، وهذا حتى يسهل عليها السير وفق النهج الذي تنص عليه الصكوك القانونية الدولية الخاصة بميدان البيئة.
- البحث في مدى كفاية الاتفاقيات القانونية الخاصة بالمجال البيئي، والعمل على فحصها وتنقيحها من الحين إلى الآخر بُغية جعلها قادرة على حل كل المُشكلات البيئية، مع العمل على تطوير إجراءات إضافية أخرى تضمن الاستجابة السريعة والفعالة لكل المُشكلات البيئية التي تُثار في الساحة الدولية.
- في إطار التعاون المشترك الذي يجمع بين برنامج **مونتفيدو الثاني** والأجهزة المعنية بالأمم المتحدة، وغيرها من الأجهزة الدولية المشهود لها بالكفاءة، فقد وضع هذا البرنامج ضمن أولوياته القيام بفحص ومراجعة كل المعاهدات الدولية، وما تضمنته من مبادئ توجيهية متعلقة بعمليات تطوير القانون البيئي الدولي.
- إن تزامن انعقاد الجلسات التحضيرية لبرنامج **مونتفيدو الثاني** مع الفترة التي انعقد فيها مؤتمر الأرض في مدينة ريو جعل من برنامج **مونتفيدو الثاني** يهتم بمبادئ⁽²⁸⁾ مؤتمر ريو دي جانيرو من أجل حماية البيئة والتنمية المُستدامة، بالإضافة إلى تكريس كل جهوده من أجل مساعدة الدول الفقيرة والنامية.

المطلب الثاني: برنامجي مونتفيدو الثالث والرابع.

هذا، ونجد أن سلسلة برامج مونتفيدو بعدما حققت نجاحاً كبيراً في تطوير قواعد القانون البيئي الدولي خاصة في البرنامجين الأول والثاني سارع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إطلاق برنامج

(28) - تتمثل مبادئ مؤتمر ريو دي جانيرو فيما يلي:

- المبدأ الأول الذي أشار إلى أن الجنس البشري يدخل في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المُستدامة، وأن له الحق في الحصول على حياة صحية ومنتجة بما ينسجم مع الطبيعة.
- أشار المبدأ (5 و6) إلى ضرورة القضاء على الفقر، والعمل على منح أولوية خاصة للدول النامية المُحتاجة.
- أكد إعلان (ريو) من خلال المبدأين (18 و19) على قيام الدول بالإخطار المُبكر على الفور، وهذا عند حدوث كوارث طبيعية، أو غيرها من الكوارث التي تصيب بيئة الدول الأخرى بآثار ضارة ومُفاجئة.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

مونتيفيديو الثالث في شهر شباط من العام 2001، وكان من بين الأهداف التي سعى هذا البرنامج إلى تحقيقها هو تبني خطة للمراجعة متوسطة الأجل تراجع جميع ما تم القيام به من أنشطة وما حُقق من أهداف عام 2004، وبالفعل قام برنامج **مونتيفيديو الثالث** بتنفيذ خطة المراجعة التي تمخضت عنها مجموعة من النتائج تم رفعها إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام 2005 في إطار انعقاد جلسته الثالثة والعشرين، وبالتالي نجد أن برنامج **مونتيفيديو الثالث** قد احتوى حوالي 20 مكونا أساسيا جمع بين ثلاثة موضوعات رئيسية تمثلت في: ضرورة الحفاظ على البيئة وحسن إدارتها، تحديد وتشخيص علاقة البيئة مع مختلف المجالات الأخرى، إبراز مدى فاعلية قواعد القانون البيئي⁽²⁹⁾.

وأما فيما يخص مجالات اهتمام برنامج **مونتيفيديو الثالث** فهي تتمثل فيما يلي⁽³⁰⁾:

- أخذ برنامج **مونتيفيديو الثالث** على عاتقه الاهتمام بمسألة تطوير المواقف التي صرح عنها إعلان مالمو الوزاري، وهذا بخصوص إبراز مدى فاعلية قواعد القانون البيئي، وخصوصا ما تعلق منها بنظم المسؤولية المدنية السارية التي تعتبر إحدى الوسائل المهمة التي يُمكن من خلالها تلافي كل الأنشطة الضارة بالبيئة، والعمل على التخفيف من حدتها.
- في إطار الطلب الذي يتقدم به برنامج **مونتيفيديو الثالث** إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإنه يبتغي منه إجراء تقييم شامل لكافة التحديات التي تواجه المحيط البيئي بُغية تحديد الثغرات والوقوف على نقاط الضعف وصولا إلى إيجاد الحلول الممكنة التي يُمكن من خلالها الاستجابة إلى هذه التحديات.
- أكد برنامج **مونتيفيديو الثالث** على ضرورة الترويج لكافة المبادرات ومُدونات السلوك الطوعية التي تُساعد في استكمال كافة القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية خصوصا من الناحيتين الاجتماعية والبيئية.
- لقد اهتم برنامج **مونتيفيديو الثالث** بما جاء في إعلان مالمو الوزاري، ودعا إلى ضرورة الامتثال لقواعد المسؤولية القانونية وإنفاذها في المجال البيئي، مع إيلاء الأهمية لدور ومسؤولية الدول وجميع الفاعلين على العمل جنبا إلى جنب من أجل تحقيق مصلحة المُستقبل المُستدام.
- يهدف برنامج **مونتيفيديو الثالث** إلى ضرورة تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والتجارة الدولية، مع تضمين مبادئ حماية البيئة في القوانين المالية والاستثمارية، وكذا ضمن القواعد التي تحكم التجارة الدولية.

⁽²⁹⁾ - **Look:** programme for the Development and periodic review of Environmental law for the s-UNEP: reference center for Environmental publications, 1993, p.p (3-7).1990

⁽³⁰⁾ - أنظر: الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تحت رقم: UNEP/GC/22/3/ADD.2، والصادرة

بتاريخ: 11 تشرين الثاني لعام 2002، ص: 05.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

- سعى برنامج **مونتفيدو الثالث** إلى إشراك القطاع العسكري في مجال حماية البيئة، وهذا من خلال خلق بيئة تُساعد على تدريب الطاقم المدني والعسكري داخل المؤسسات العسكرية، مع العمل على تطبيق كل المعايير القانونية الخاصة بحماية البيئة، الأمر الذي يُساعد على الوقوف في وجه الأنشطة العسكرية، وما يُمكن أن تُسببه من أضرار للبيئة بسبب استخدام المُعدات العسكرية⁽³¹⁾.

أما برنامج **مونتفيدو الرابع**، فقد بدأ من حيث ما انتهى به برنامج **مونتفيدو الثالث**، وعليه فقد قدم برنامج **مونتفيدو الرابع** إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بُغية التصويت عليه في جلسته الخامسة والعشرين، حيث ضم الاجتماع كبار مسؤولي الحكومات المُختصين في مجال القانون البيئي لغرض إعداد البرنامج الرابع، وقد عُقد الاجتماع خلال الفترة الممتدة من 29 أيلول إلى 03 تشرين الأول من العام 2008 في مدينة نيروبي، وباعتبار أن المشروع يُعد بمثابة الإستراتيجية العريضة التي تُطبق عند صياغة مُختلف أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد تم تقديمه إلى جلسة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي انعقدت بتاريخ: 16/02/2009، وبالفعل نجد أن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة قام باعتماده في مقره رقم (11-25)، أما المقرر رقم (09-27) فقد جاء من أجل التأكيد على ضرورة تعزيز العدالة والحكمة والقانون بُغية تحقيق الاستدامة البيئية⁽³²⁾.

ومن أجل مواصلة تنفيذ البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي، فقد تم استعراض تنفيذه دورياً من خلال الاجتماع الذي عُقد في مونتفيدو خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 11 سبتمبر من العام 2015، مع ضرورة معالجة المسائل المُستجدة التي أفرزتها التطورات الأخيرة للنهوض بالتنمية المُستدامة، ولاسيما منها خطة التنمية المُستدامة لعام 2030، والاستمرارية في تطوير قواعد القانون البيئي الدولي، وهذا من أجل المُساهمة في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة وغاياتها⁽³³⁾.

وبالتالي نستطيع القول أن برنامج **مونتفيدو الرابع** لتطوير القانون البيئي الذي اعتمد في عام 2009 من طرف الدول الأعضاء شكل بحق إستراتيجية عامة استدعت تدخل المجتمع القانوني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل صياغة مُختلف الأنشطة الخاصة بميدان القانون البيئي إلى غاية العام 2020 هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنه عقب المؤتمر العالمي الأول لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

(31) - **Look:** The programme for The Development and periodic review of Environmental law for the first Decade of The twenty, first century, UNEP, 2001, p.p.14-17.

(32) - أنظر: طلال بدر عبد الله الحمداني، المرجع السابق، ص: 71.

(33) - أنظر: الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تحت رقم: EA.2/L.21، وهذا بتاريخ: 23- 27 مايو

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

المعني بالعدالة والحوكمة والقانون من أجل تحقيق الاستدامة البيئية الذي عُقد في العام 2012، فوضت الدول الأعضاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن يقود جهود منظومة الأمم المتحدة وبدعم الحكومات الوطنية، وهذا كله في سبيل بسط سيادة القانون البيئي وتنفيذه⁽³⁴⁾.

ومنه نجد أن برنامج **مونتفيدو الرابع** قد ركز على تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي⁽³⁵⁾:

- تعاون برنامج **مونتفيدو الرابع** مع شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية التابعة له، وهذا من أجل بسط سيادة القانون البيئي وتعزيزه، مع العمل كذلك على التطوير التدريجي لقواعد القانون البيئي، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، والتصدي لكافة أشكال وأنواع الجرائم البيئية، مع ضرورة الاحتكام إلى القضاء في المسائل البيئية، وبناء القدرات العامة لأصحاب المصلحة ذوي الصلة بالمجال البيئي.
- يعمل برنامج **مونتفيدو الرابع** على تقديم النصح للسلطات الوطنية أو المحلية المختصة، وهذا من أجل وضع قوانين نموذجية أو مواد إرشادية تُساعد على تنفيذ الصكوك البيئية الدولية.
- البحث الدائم والمستمر عن كل الوسائل التي تُساهم في تنفيذ قواعد القانون البيئي الدولي، وتوجب الامتثال له، وكذا تعزيز استخدام القانون الجنائي والإداري بُغية تطبيق القانون البيئي المحلي والوطني.
- القيام بمنع الأنشطة الضارة بالبيئة، وتخفيف وطأة الضرر البيئي، وهذا من خلال إجراء دراسات تكون بمعية الدول المعنية يُراد من خلالها الوقوف على فعالية نُظم المسؤولية المدنية، وإعادة النظر في مبدأ المُلوث الدافع.
- إن من أهداف برنامج **مونتفيدو الرابع** تقديم يد المساعدة للدول الأقل نُموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وحتى الدول ذات الاقتصاد الانتقالي، وهذا من أجل تطوير وتطبيق جميع الآليات المؤسسية والإدارية والتشريعية الخاصة بتنفيذ الصكوك الدولية والسياسات المحلية في سبيل منع الضرر البيئي وتخفيف وطأته والتعويض عنه.
- ضرورة التأكيد على تطبيق المبادئ التي جاء بها كل من: إعلان مؤتمر الأمم المتحدة الصادر في ستوكهولم لعام 1972، إعلان جوهانسبورغ الخاص بالتنمية المُستدامة، خطة جوهانسبورغ لتنفيذ ما جاء

(34) - أنظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة- الأمم المتحدة وسيادة القانون، وهذا على الرابط الإلكتروني التالي:

[/https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-environment-programme](https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-environment-programme)

الذي تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/27، وعلى الساعة: 15:00 مساءً

(35) - أنظر: - الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تحت رقم: UNEP/GC/25/11 عام 2009، ص:

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المُستدامة، إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية، وأخيرًا جدول أعمال القرن (21).

- حث برنامج مونتفيدو الرابع على ضرورة حماية المناخ، وهذا من خلال تفعيل تطبيق قواعد القانون البيئي الدولي الخاصة بحماية تغير المناخ، ودعوة الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغيير المناخ، مع التزام هذه الدول بتطبيق كل ما جاء فيها من نصوص مُوجهة للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه.

خاتمة:

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بجهود جبارة في سبيل تكريس وتفعيل الحماية الدولية للبيئة، وهي بذلك تتجاوز كل إمكانيات البرنامج سواء من الناحية التنظيمية أو القانونية، حيث نجد أن برنامج الأمم المتحدة (UNEP) يُمارس صلاحياته ومهامه في عدة مستويات مختلفة منها العالمية والإقليمية منذ عام 1973 م كهيئة مُحفزة ومُشجعة لكل الأجهزة والوكالات الدولية المُتخصصة التابعة لهيئة الأمم المتحدة، والتي نجدها تسهر على حل مُختلف القضايا البيئية، وتعمل على تنسيق كل جهودها مع المنظمات الدولية الأخرى في سبيل تكريس مبادئ العمل الدولي البيئي، وعليه فقد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تطبيق وإتباع مجموعة من آليات العمل الحديثة التي لاقَت اهتمام بالغ وواسع النطاق في كل ماله علاقة بالشأن البيئي، كما كان لها دور واضح في منع القرارات ذات العلاقة بتطوير قواعد القانون الدولي البيئي.

أولاً: النتائج.

- 1- إن المجتمع الدولي مُهتم كثيرًا بالتصدي للأخطار والأضرار الناجمة عن التطور الاجتماعي والعلمي، والتي نجدها تُهدد البيئة سواء بطريقة مباشرة أو غير مُباشرة.
- 2- تأكد لنا أننا في حاجة ماسة إلى أدوات طوعية أكثر منها قسرية تُساعدنا على تطبيق وإنفاذ قواعد القانون الدولي البيئي بغية حماية البيئة والحفاظ عليها من كل ما يُهددها.
- 3- عدم وجود تنسيق عملي بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الأجهزة الدولية الأخرى المُهتمة بمواضيع البيئة، الأمر الذي نجم عنه ضياع جهود كبيرة في سبيل حماية البيئة الدولية.
- 4- يقع على كاهل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واجب تنفيذ واجبات منظمة الأمم المتحدة بالنيابة، وهذا من خلال تنسيقه للعمل البيئي الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقنينه لقواعد القانون الدولي البيئي في إطار ما يُصدره من مبادئ توجيهية وتجميعية لكل النصوص الواردة في الاتفاقيات الدولية البيئية.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

5- يستحق برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يُسمى جهاز الأمم المتحدة الرئيس والدائم المعني بكل قضايا البيئة والعالم، وهذا على أساس دوره في بناء المؤسسات البيئية ودعمه لقواعد القانون البيئي، وبناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي لكافة دول العالم.

ثانياً: التوصيات.

1- قصد مواجهة ظاهرة تفاقم المشاكل والأخطار التي تُهدد البيئة العالمية، فإنه لا بد من تفعيل القاعدة العلمية والتكنولوجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كافة دول العالم لاسيما النامية منها.

2- يتوجب على منظمة الأمم المتحدة أن تواصل كل جهودها في سبيل تقديم الدعم الكافي لبرنامج الأمم المتحدة، وهذا من خلال تحسين وضعه القانوني الدولي، مع إيجاد صيغة قانونية تتماشى مع المستجدات والتطورات الحديثة الخاصة بتوحيد إدارة الاتفاقيات البيئية مُتعددة الأطراف التي يشغل فيها البرنامج دور أمانة الاتفاقية.

3- حفاظاً على عدم ضياع الجهود التي يُمارسها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإنه يجب فك التداخل بين عمل الوكالات الدولية المُتخصصة وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كل ما يتعلق بمجال الحماية الدولية للبيئة، وهذا بحسب قرار الجمعية العامة تحت رقم (2997).

4- على منظمة الأمم المتحدة أن تعمل على إيجاد موارد مالية ثابتة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قصد تمكينه من القيام بجميع مهامه، والتي منها حماية البيئة العالمية.

- قائمة المصادر والمراجع:

أولاً / النصوص القانونية:

- إعلان ريو دي جانيرو.

- إعلان مالمو الوزاري الصادر خلال الدورة الاستثنائية السادسة لمجلس إدارة الوينيب بتاريخ: 31 آيار من العام 2000، الوثيقة المرقمة: د.أ- 7-1.

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية، والصادر في تاريخ 28 حزيران من العام 1997 تحت رقم (19-2)، وهذا في الوثيقة المُرَقمة (UNEP/GCSS/VIII/INF/11).

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة- الأمم المتحدة وسيادة القانون.

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، النسخة العربية، وهذا للفترة الممتدة من: 16/06/1971 إلى 16/06/1972، الوثيقة المرقمة (A/8707).

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

- الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهذا تحت رقم: UNEP/GC.25/11، وهذا بتاريخ: 16 شباط من العام 2009.
- الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهذا تحت رقم: UNEP/GC/24/3/ADD.1 عام 2007.
- الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تحت رقم: UNEP/GC/22/3/ADD.2، والصادرة بتاريخ: 11 تشرين الثاني لعام 2002.
- الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تحت رقم: EA.2/L.21، وهذا بتاريخ: 23- 27 مايو 2016.
- الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تحت رقم: UNEP/GC/25/11 عام 2009.

- الوثيقة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) تحت رقم: UNEP/GC/25/INF/15 عام 2009.

ثانيا / قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط7، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
- 2- محمد السعيد الدقاق، حول مبدأ التراث المشترك للإنسانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 3- محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية، ج1، ط9، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 4- صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
- 5- صالح محمد محمود بدر الدين، المسؤولية عن نقل النفايات الخطرة والقانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 6- فخري رشيد المهنا وصلاح ياسين داود، المنظمات الدولية، دار العاتك، القاهرة، مصر، د.ت.

دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس الحماية الدولية للبيئة

7- توقعات البيئة العالمية، 3، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب غرب آسيا، المنامة، البحرين، 2002.

8- سلسلة القانون البيئي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الوجيز العربي للقانون البيئي الدولي، اليونيب، عام 1985.

9- مجموعة من الباحثين والعلماء، كارثة تغير المناخ تُهدد الوطن العربي والعالم، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر، 2010.

ب- الرسائل الجامعية:

1- طلال بدر عبد الله الحمداني، دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهريين، جمهورية العراق، 2014.

2- بوطون سميرة، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون عام مُعمق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر، السنة الجامعية: (2018/2019).

ثالثاً/ قائمة المراجع باللغة الأجنبية.

- The programme for The Development and periodic review of Environmental law for the first Decade of The twenty, first century, UNEP, 2001.
- programme for the Development and periodic review of Environmental law for the 1990's-UNEP: reference center for Environmental publications, 1993.
- Mid-term report on Implementation of the programme for the Development and periodic review of Environmental law for the (1993-1996), UNEP, Nairobi, 1996.
- UNEP Background Guide- National Model United Nations.
وهذا على الرابط الإلكتروني التالي:
- http://www.unep.org/law/about_prog/introduction.asp
الذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/20، وعلى الساعة: 18:10 مساءً.
- Development of Montevideo. Le lien électronique suivant :
http://www.unep.org/law/about_prog/montevideo_prog_IV.asp
الذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/21، وعلى الساعة: 10:00 صباحاً.
- <https://www.un.org/ruleoflaw/ar/un-and-the-rule-of-law/united-nations-environment-programme/>
الذي تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/03/27، وعلى الساعة: 15:00 مساءً.